التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية
وأثره في تطوير العمل الخيري في مصر

إعداد

د/ عادل عزت محمد عيد

٢٠١٧م

أولا: مشكلة الدراسة .

يحتل قطاع العمل الخيري التطوعي حيزاً مهماً من الثروة القومية عبر مؤسساته المتعددة، كون الدولة لا تستطيع القيام بالكثير من الأعباء منفردة، ومن ثم باتت المشاركة المجتمعية من المسلمات التي تفرضها معطيات النظام العالمي الجديد.

وأصبح العمل الخيري التطوعي في الوقت الحاضر الدعامة الأساسية للمشاركة الأهلية التي تتطلبها الجهود التنموية الموجهة إلى الإنسان، والتي أوجبت التكاتف والتكافل الاجتماعي الذي دعت إليه الشرائع السماوية.

وقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحياة المعاصرة وما نتج عن ذلك من ضرورة تنظيم وتخطيط أساليب عمل جديدة - إلى تحول العمل الخيري التطوعي من صيغة الفردية التقليدية إلى صيغة جماعية في شكل جمعيات ومؤسسات حديثة (الحربي وآخرون ،٢٠١٤م : ص٧) .

وتعد الجمعيات الأهلية التطوعية في المجتمعات المعاصرة رافد عظيم من روافد التنمية والتطور، وذخيرة هائلة من المهارات والطاقات والإمكانيات التي يمكن أن تساعد الحكومات على تحقيق أهدافها بصورة متكاملة .

وقد برهنت التطورات المعاصرة على الصعيدين العالمي والعربي على أهمية المؤسسات والجمعيات الخيرية الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، ومن ثم تنظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم وأحلامهم ورؤياهم. (عبد الباقي ، ٢٠١٠م : ص٢٠).

ولقد أثبت الإخفاق المشاهد لبعض البرامج والمشروعات ضمن الجهود المبذولة من جانب المؤسسات والجمعيات الأهلية، حاجة تلك الجمعيات للتكامل والتنسيق فيما بينها، فالعديد من تلك الجمعيات الأهلية تبلور لنفسها أبنية ذات طبيعة بيروقراطية بحتة، أو ذات طبيعة بيروقراطية مهنية، ومع محاولة تلك الجمعيات باستمرار لتنميط برامجها ومشروعاتها واهتمامها بالمحافظة على بقائها فإنها تقع فريسة لإزاحة الأهداف ، فضلا عن تأثرها باجتهادات فردية قد تحقق قدرا من المساهمة ، ولكنها تبعد في كثير من الأحيان عن الأساليب العلمية المتكاملة في إطار خطة محكمة لإنجاز العمل بفاعلية وهذا يؤدي إلى الجمود وضعف الابتكار وعدم الاستجابة للاحتياجات المتغيرة في البيئة المحيطة بها، بالإضافة إلي مشكلات تكرار وازدواجية الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات (بركات ، ٢٠١٢م: ص١) .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلي وجود أجهزة أو منظمات يناط بها مواجهة تلك المشكلات والحيلولة دون حدوثها ، وهذه الأجهزة أطلق عليها الاتحادات الإقليمية للجمعيات تقوم بمهمة التنسيق بين الجمعيات الأهلية ، ويبلغ عدد هذه الاتحادات (٢٧) اتحاد ، بواقع اتحاد إقليمي بكل محافظة من محافظات الجمهورية – حيث يوجد ٢٧ محافظة في مصر.

وتقوم الاتحادات الإقليمية كمجالس تنسيقية بدعم وتقوية وبناء القدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية الأعضاء فيها ، وبناء قدراتها التمويلية وقدراتها الاتصالية وقدراتها البشرية ، هذا فضلا

عن بناء قدراتها المتصلة ببناء علاقات تعاون وشراكه قوية مع غيرها من الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد والمجتمعات التي تعمل في إطارها وذلك بهدف تطوير العمل الخيري التطوعي (صادق ،١٤٣٤هـ: ص٢٤١) .

ومع انتشار الاتحادات الإقليمية كمجالس تنسيقية ، بدأت تظهر بعض المعوقات والصعوبات التي تواجهه تلك الأجهزة في قيامها بمهام التنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء ، مما دفع بعض الباحثين إلي تناول تلك الأجهزة بالدراسة العلمية بقصد تقدير موقفها وتقديم الرؤى الكفيلة بتفعيل دورها في المجتمع ، ومن بين هذه الدراسات نذكر الدراسات السابقة التالية **:-**

١- **دراسة مديحه مصطفي فتحي (١٩٨٠م):** توصلت الدراسة الي ان الاتحادات الإقليمية في مصر تواجه العديد من المعوقات مثل : عدم قيام هذه الاتحادات بتحديد الاحتياجات الفعلية للجمعيات الأهلية الأعضاء ، وندرة البحوث والدراسات التي يقوم بها الاتحاد الإقليمي عن الجمعيات الأهلية الأعضاء ، وأكدت الدراسة علي أهمية دور الأخصائيين الاجتماعيين في تحقيق الاتحادات الإقليمية لأهدافها ، ومنها الأهداف التنسيقية.

٢- **دراسة محمد رضا عنان (١٩٨٧م) :** توصلت الدراسة إلي أن الجمعيات الأهلية تنتقي أهدافها دون الاعتماد علي البحث ودراسة المجتمع الذي تعمل فيه بالإضافة لإغفالها أساسا هاما وهو عدم تكرار وازدواج أهدافها مع أهداف جمعيات أخري في مجتمعاتها، وهو وإن دل علي شيء فإنما يدل علي افتقاد تلك الجمعيات للتنسيق فيما بينها، وأشارت الدراسة إلي أهمية التعاون بين الجمعيات من خلال جهاز تنسيقي ينظم عمل تلك الجمعيات ويساعدها علي تحقيق أهدافها .

٣- **دراسة (Maxwell-Johan- Aidan١٩٩٠)**. دراسة حالة لمشروع تعاون فيه عدد من الحكومات الجامايكية بمساعدة مالية من اليونيسيف لبرنامج التنمية الريفية ، في محاولة لتحسين الخدمات الأساسية الموجهة للأطفال ، وأكدت نتائج هذه الدراسة علي أن التنسيق بين الأجهزة ذو أهمية لضمان تقديم خدمات متكاملة ، كما يساعد علي الاستفادة من الموارد المحدودة لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة .

٤- **دراسة سهام منسي علي (١٩٩٦م):** أكدت الدراسة علي عدم قيام الاتحاد الإقليمي بدوره ألتنسيقي بين الجمعيات كما ينبغي ، وضعف دوره في تنظيم دورات تدريبية لموظفي الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وعدم قيامه بإجراء بحوث اجتماعية بالشكل المتوقع منه، هذا بجانب ضعف القدرة الإلزامية للاتحاد علي الجمعيات.

٥- **دراسة نبيل السمالوطي (١٩٩٨م):** أوضحت الدراسة أن العمل الخيري التطوعي يتطلب تزايد الوعي الشعبي وتزايد حجم المشاركة التطوعية في إدارة الجمعيات الأهلية ، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات متعمقة حول أسباب تراجع العمل الخيري التطوعي وأساليب دعمه ، وكيفية تبادل الخبرات والتنسيق بين الجمعيات الخيرية للنهوض والارتقاء بمستوي البرامج والمشروعات التي تقدمها .

٦- **دراسة أبو النجا محمد العمري (٢٠٠٢) :** توصلت الدراسة الي ان هناك العديد من المعوقات التي تحد من التنسيق بين الجمعيات الأهلية ، مثل البطء في اتخاذ القرارات الإدارية ، وضعف التمويل الذي يمكن ان توفره الاتحادات الإقليمية والنوعية، والتدخل الحكومي في أمور بعض الجمعيات والاتحادات الإقليمية والنوعية.

٧- **دراسة لبنى عبد المجيد محمد (٢٠٠٤):** أكدت الدراسة على ضعف التنسيق بين الجمعيات الاهليه في مصر، وأوضحت الدراسة ان هذا يتطلب قيام الاتحادات الإقليمية والنوعية بجهود اكبر في تحقيق التنسيق بين الجمعيات الاهليه، وطرحت الدراسة بعض أشكال التنسيق بين الجمعيات الاهليه مثل" التعاون والتكامل والتشبيك "، وأن التشبيك شكل من أشكال التنسيق المستحدثة ، والتي يمكن من خلالها تحقيق التنسيق الفعال بين الجمعيات الاهليه.

٨- **دراسة وجدي محمد بركات (٢٠٠٥م)** أكدت علي أن العمل الخيري التطوعي سمة من سمات المجتمع العربي في الحاضر والماضي ، وهو يمارس في المرحلة الراهنة من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصبحت تتحكم في تنظيم حياة المجتمع ، إلا أنه في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة والتي يتأثر بها المجتمع ، يحتاج العمل الخيري التطوعي للجهود المهنية المتخصصة لدعم جهود التنسيق والتشبيك بين مؤسساته المختلفة .

٩- **دراسة (Laila Gulzar, Beverly Henry,2005)** : أشارت نتائجها إلي أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية يكون أقوي عندما يكون هناك استعداد للتعاون والقدرة علي التواؤم والتكيف مع البيئة الاجتماعية ، وأن التعاون يميل إلي أن يكون أقوي عندما يكون هناك إضفاء للطابع الرسمي التنظيمي بين المنظمات غير الحكومية .

١٠-**دراسة السعيد مغازي أحمد(٢٠٠٦):** ألقت الدراسة الضوء على أهميه التنسيق والتشبيك كمداخل مهنيه مناسبة للعمل المشترك بين الجمعيات الاهليه، إلا ان الدراسة وجدت ان هذه المداخل مع أهميتها لا تتم بالشكل المناسب، نظرا لضعف مجالس التنسيق القائمة .

١١-**دراسة هبة أحمد عبد اللطيف(٢٠٠٧م):** أوضحت أن الجمعيات الأهلية في مصر تعاني من قصور في الجوانب التنظيمية والإجرائية ومن ضعف التنسيق والتعاون فيما بينهما ، وضعف فعاليتها في تقديم الخدمات للمستفيدين ، وضعف في مهارات استخدام الحاسب الآلي ووسائل التواصل الاجتماعي .

١٢-**دراسة عائشة عبد الرسول امام (٢٠٠٨م):** أوصت الدراسة بأن الجمعيات الأهلية يجب أن تلعب دورا رئيسيا في تكوين بناء للتنسيق فيما بينها ، يساهم في تبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات ، ومنع الازدواجية في تقديم المساعدات ، ومنع تكدس الأنشطة والبرامج في مناطق معينة وندرتها في مناطق أخري ، مما يؤثر سلبا علي تحقيق العدالة الاجتماعية .

١٣-**دراسة مصطفى محمد علي (٢٠١٠م) :** اهتمت بدراسة إسهامات الاتحاد الإقليمي في تعزيز القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة ، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة تراجع دور الاتحاد الإقليمي في تنمية القدرات المالية والتمويلية للجمعيات ، وتراجعه أيضا في توصيل الجمعيات بمراكز صنع واتخاذ القرار، وتراجعه في عملية التنسيق بين للجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .

١٤-**دراسة بيورك بلاك (Burcu Balcik,2010)** : أوضحت الدراسة أن آليات التنسيق المختلفة التي تمارس في منظمات الإغاثة في تزايد وخصوصا مع الدعم الذي تقدمة المنظمات المظلة (الأم) ، وأن الشراكة بين شركات القطاع الخاص ومنظمات

الإغاثة أصبحت شائعة بشكل متزايد أيضا ، وأن هناك فرص لتوسيع وتعزيز آليات التنسيق المستخدمة حاليا في منظمات الإغاثة لتعظيم فوائدها .

١٥-**دراسة"جيمس روبرت(games Robert , 2012)** ، أكدت الدراسة علي أهمية النهوض بمستوي أداء المنظمات الأهلية ، وذلك بمساعدتها علي تنسيق جهودها علي كافة المستويات ، ووضع الأسس التي يمكن من خلالها تقويم أدائها وبرامجها وقياس مدي نجاحها .

١٦-**دراسة (Feancois Bourguignon,Jean-Bhilippe Platteau,2014)** أشارت إلي أن تنسيق المساعدات الإنسانية هو هدف مرغوب فيه للغاية ، ولاسيما أنه يمكن أن يقلل من تكاليف تقديم ورصد المساعدات وتحسين استهداف الفقراء ، ومن أهم التحديات التي تواجهه عملية التنسيق عدم وجود آلية مركزية للقرار، والحوافز والتكاليف والمنافع السياسية لتنسيق المساعدات الإنسانية .

تعليق علي الدراسات السابقة:

١- أوضحت البحوث والدراسات السابقة أن هناك مشكلة في تحقيق التنسيق سواء الجغرافي أو النوعي بين الجمعيات الأهلية في مصر .

٢- أثبتت البحوث والدراسات السابقة عدم فعالية الاتحادات الإقليمية في تحقيق التنسيق بين الجمعيات الأهلية علما أن التنسيق بين الجمعيات الأهلية أحد الوظائف الرئيسية لهذه الاتحادات .

٣- توصلت البحوث والدراسات السابقة إلي أن هناك معوقات عديدة تعوق الاتحادات الإقليمية في تحقيق التنسيق بين الجمعيات الأهلية .

٤- أكدت البحوث والدراسات السابقة علي أهمية التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات في مجال العمل الخيري التطوعي ، وعلي حتمية التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، وأن تكون العملية التنسيقية متجددة بحيث تتغير أهدافها وأدوارها بما يساعدها علي رؤية تنسيقية رائدة .

٥- أوصت البحوث والدراسات السابقة علي ضرورة العمل علي مواجهة التحديات التي تواجه إجراءات التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية لتطوير العمل الخيري في مصر حتى لا يحدث فقد في قيمة الانجاز التي تسعي هذه المنظمات لتحقيقه.

وفي ضوء ما سبق من معطيات نظرية ودراسات وبحوث علمية سابقة تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في آليات التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية لتطوير وتفعيل العمل الخيري في مصر .

ثانيا :أهمية الدراسة.

اتساقا مع ما تقدم من طرح حول ضرورة تكاتف جهود الاتحادات الإقليمية وجهود الجمعيات الأهلية ، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها ، لكي تتمكن من النجاح في تحقيق أهدافها ، والإسهام بفاعلية في تطوير العمل الخيري ، تأتي أهمية الدراسة ، وتكتسب الدراسة أهميتها من المعطيات التالية :

١- أن العمل الخيري التطوعي هو التزام اجتماعي يحتاج إلي الدعم المجتمعي علي مستوي الأجهزة المختلفة بالشكل الذي يبدد المخاوف ويساعد في إقامة وتوطيد علاقات جديدة لبناء الثقة والحوار والتعاون بين كافة المنظمات وجماعات المجتمع .

٢- أن المتغيرات المجتمعية المعاصرة تتطلب أن يكون العمل الخيري التطوعي بالشكل الذي يتخطى النمط التقليدي بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية المتجددة للمجتمع وضرورة تنمية الوعي لدى القائمين علي الجمعيات الخيرية بالتعاون والتنسيق وتجميع الجهود بما يحقق الدعم المؤسسي والفاعلية لتلك الجمعيات .

٣- حاجة الجمعيات الأهلية لتمكينها من تطوير العمل الخيري عبر برامجها ومشروعاتها وتحقيق الاستفادة المتبادلة من تجاربها وخبراتها لتحويل العمل الخيري من قطاع يعتمد علي أشخاص إلي عمل مؤسسي يتحمل مسئولياته المشتركة والمتكاملة تجاه المجتمع .

٤- تفعيل دور المجالس التنسيقية كشريك استراتيجي لدعم وتطوير العمل الخيري ، وتفعيل الممارسات التعاونية ، والأنشطة التطوعية ، وإيجاد إطار مؤسسي للتنسيق بين المنظمات حتى تصبح كيانا فعالا وفاعلا علي المستوي الوطني .

٥- التأكيد علي أهمية تطبيق الفكر الاستراتيجي بكافة أشكاله ومستوياته في مجال العمل الخيري حيث يشكل التنسيق والتكامل الاستراتيجي نقطة البدء لإدارة التغيير الهادف في المنظمات الاهليه الخيرية .

ثالثا: أهداف الدراسة.

تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف علي واقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .
٢- تحديد أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .
٣- تحديد الدور الذي يقوم به الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .
٤- رصد معوقات عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .
٥- الوصول الي آليات تساعد في نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء لتطوير العمل الخيري .

رابعا: مفاهيم الدراسة.

١- **مفهوم التنسيق**

لغويا :أصل كلمة التنسيق من الفعل الماضي " نسق " حيث يقال " نسق الشيء تنسيقا " : أي نظمه ، وناسق بين الأمرين أي تابع بينهما ، ويقال " نسقه " أي نظمه ، وأنتسقت الأشياء ، أي أنتظم بعضها إلي البعض (أنس ، ٢٠١٠: ١٠٧) .

وتشير موسوعة Oxford أن " التنسيق " يشير إلي وضع الأشياء في أماكنها المناسبة ،وترتيب الأشياء والأفراد بشكل سليم وبطريقة منظمة ومنسجمة .(Oxford Dictonary , 2014) .

ويري (السواط وآخرون ، ١٤٣٢هـ) أن التنسيق الفعال هو الذي يزيل المواقف الحرجة فور ظهورها ، كما أنه يتنبأ بحدوث مثل هذه المواقف مستقبلا ، ويعمل علي منع ظهورها أو الحد من حدتها ، وهو عنصر مهم من العناصر الأساسية لتكامل العمل ، وتلافي التناقض والتضارب والازدواج في الأداء ، الذي يؤدى إلي فشل المنظمة ويضر بمصالحها .

ويؤدي التنسيق إلي تجنب التنازع في العمل ، كما يؤدي إلي إزالة التفاوت في المعاملة بين الوحدات الإدارية المتناظرة في العمل والمتماثلة في الظروف ، بالإضافة إلي ذلك فإن التنسيق يزيل المنافسة التي تحدث بين الوحدات ، وكذلك المنظمات ، في سبيل الوصول إلي هدف معين ومحدد ، كما أنه يمنع التعارض والتضارب في الاختصاصات ، فضلا عن ذلك فإنه يؤدي إلي الاقتصاد في المال والوقت والجهد (شيحا ، ٢٠٠١: ٢٧) .

ويعرف جونز " التنسيق " بصفة عامة بأنه عملية إقامة علاقة مناسبة بين عدة وحدات ، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في أطار تعاوني ، للتوصل إلي سياسات وإجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات (حجازي ، ٢٠١٤: ١٩٩) .

وهناك من يري بأن " التنسيق " هو أحد عناصر العملية الإدارية التي تهدف إلي جلب التوازن بين النشاطات المختلفة من خلال ربطها ببعضها البعض ، وتوجيهها بحيث تتكامل عبر خطوات العمل المختلفة ، لتحقيق هدف نهائي ، مع منع الازدواجية والتضارب (سعود النمر وآخرون ، ٢٠٠١: ١٣٢) .

والتنسيق هو عنصر هام من العناصر الأساسية لتكامل العمل ، وتلافي التناقض والتضارب والازدواجية في الأداء ، ولا بد من ملاحظة الفرق بين مفهوم التعاون ومفهوم التنسيق ، فالتعاون يعني تعامل المجموعة مع بعضهم بهدف الوصول إلي أهداف طواعية ، أي بمحض الإرادة ، بينما التنسيق هو وظيفة يتم فيها توجيه العاملين في التنظيم بشكل مقصود وبموجب سلطة ، بهدف الوصول أو تحقيق أهداف محددة وفي زمن محدد .(الصرفي ،٢٠٠٧: ١٤) .

وفي ضوء ذلك لم يعد التنسيق عنصرا من عناصر العملية الإدارية ، بل أضحي بمثابة الروح لهذه العملية ، مما دعي البعض إلي القول بأن التنسيق يعد المبدأ الأول للإدارة ، وأن بقية المبادئ مساعدة له ، أو مشتقه منه (الدرويش ١٤١٩هـ: ٢٨) . كما أن عملية التنسيق تأخذ الجانب الأكثر أهمية في مراحل التخطيط ، حيث يساعد التخطيط علي التنسيق بين جميع أعمال المنظمة علي أسس من التعاون والانسجام بين الأفراد وإداراتها المختلفة ، للحد من التعارض والتضارب عند تنفيذ الأنشطة المختلفة .

والتنسيق بين القطاعات بهدف تحقيق أهداف معينة ، إنما يتماشي مع هدف هذه الدراسة علي اعتبار أن العمل الخيري نسق كلي منوط بمهمة لا يمكن أن ينجزها بفاعلية إلا إذا تساندت أنساقه الفرعية وتعاونت وتآزرت وكانت " كالجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الأجزاء بالحمى والسهر .

وتأسيسا علي المفاهيم السابقة وارتباطا بموضوع الدراسة الراهنة يمكن تحديد مفهوم التنسيق إجرائيا علي النحو التالي :

١- فتح قنوات الاتصال بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية الأعضاء فيها .
٢- إيجاد نوع من التعاون والتساند والتكامل بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية .
٣- إيجاد علاقات تعاونية بين عدد من الجمعيات الأهلية التي لها أهداف مشتركة .
٤- تبادل المعلومات والخبرات والموارد المتاحة بين الجمعيات الأعضاء .
٥- منع التضارب والتكرار في الخدمات .
٦- رفع مستوي الخدمات التي تقدمها الجمعيات .
٧- أداة هامة لتحقيق أهداف الجمعيات الأهلية .

(١-٢) أهداف التنسيق :

يهدف التنسيق إلي إحداث نوع من التناغم في أداء المهام ، بحيث تحقق الأهداف بعيدا عن الازدواجية والتداخل في الاختصاصات ، ومن أبرز أهداف التنسيق ما يلي . (الأحمدي، ١٤٢٥هـ) :-

١-منع الازدواج في الأنشطة الإدارية ، حيث قد يحدث في بعض الأحيان أن تتعدد المنظمات الإدارية التي تقوم علي أهداف واحدة أو متشابهة ، وبالتالي يعمل التنسيق علي تنظيم جهودها .

٢-إنجاز مشروعات وخدمات ذات نوعية عالية ، مع العمل علي تقليل المدة الزمنية والتكلفة المالية التي يستغرقها إنجاز تلك المشروعات والخدمات .

٣-توجيه النشاط الاداري علي اختلاف صوره نحو تحقيق الأهداف المرسومة ، والقضاء علي العوامل التي من شأنها الوقوف حجر عثرة أمام بعض فروع النشاط في الادارة علي الطريق الموصل نحو تحقيق الأهداف بكفاءة .

٤- استئصال جذور التعارض والاحتكاك في الأداء من واقع العمل ، مع إلزام قطاعات التنفيذ المختلفة بعدم تجاوز الحدود المقررة ، والتقيد بالنظم واللوائح ، أي أنه يعد مظهرا من مظاهر الانضباط التنظيمي ، فضلا عن أنه يساعد علي خلق علاقات عمل طيبة داخل المنظمة ، والعمل علي تحقيق الاقتصاد في النفقات وتكاليف التنفيذ .

٥- تنفيذ القرارات التنظيمية بأفضل صورة ممكنة ، حيث يضمن التنسيق توزيع الجوانب المختلفة للقرار علي جميع الوحدات المسئولة بطريقة مناسبة .

٦- تنفيذ الأهداف السياسية العامة للدولة بكفاءة عالية ، وبالتالي يؤدي إلي تدعيم ثقة المجتمع والرأي العام تجاه هذه الأجهزة .

(١-٣) وسائل التنسيق:

تتنوع وسائل التنسيق بين المنظمات تبعا لطبيعة الموضوع الذي يراد تنسقه ، ولعدد الجهات المشاركة في عملية التنسيق ، إضافة إلي الإمكانيات المادية والتقنية المتاحة ، ويوجز (الكبيسي ، ٢٠٠٤م، ٦٧) أهمها وأكثرها شيوعا فيما يلي :-

١- تشكيل المجالس المنتخبة والمعينة التي تضع الأهداف المشتركة ، وترسم السياسات ، وتضع الخطط والبرامج .

٢- تكوين اللجان وفرق العمل الدائمة والمؤقتة للقيام بمهام استشارية وتنفيذية .

٣- إنشاء وحدات إدارية وفنية متخصصة في الأنشطة التنسيقية المركزية والمحلية .

٤- عقد الندوات والاجتماعات الدورية بمشاركة ممثلين من جهات الاختصاص .

٥- إعداد التقارير الدورية حول الانجازات المتحققة في كل قطاع وكل منظمة ، وإبلاغها لذوي العلاقة .

٦- إقامة الحملات المشتركة سواء لأغراض التوعية أو للوقاية أو لمواجهة الأخطار والظواهر السلبية .

٧- تشريع القوانين ووضع النظم واللوائح التي تدعو إلي التنسيق وتحدد أطرافه وأساليبه وأشكاله .

٨- تكوين هيئات متخصصة في التحكيم ، وحل الخلافات والنظر في النزاعات التي قد تنشأ بين المنظمات .

٩- إنشاء صناديق لتمويل المشروعات المختلفة ، تودع فيها مساهمات الأطراف المشاركة، وتتم إدارتها من قبل هيئة ممثلة لهذه الأطراف .

١٠- الأخذ بأحدث تقنيات الاتصال والتواصل عبر شركات الانترنت ، وتوظيف البرمجيات لإعداد قواعد بيانات يتم تبادلها مع الجهات المتخصصة .

١١- اعتماد أسلوب التوازي بدلا من التوالي في تنفيذ المشاريع أو إنجاز البرامج والخطط ، واستكمال المعاملات التي تشترك فيها الجهات المرتبطة بالتنسيق .

١٢- الأخذ بمفهوم التوأمة بين الجهات المتماثلة في القطاعات المختلفة .

١٣- الإعلان عن جوائز التميز للمنظمات والقيادات المتميزة .

(١-٤) مبادئ التنسيق:

ولكي يكون التنسيق ناجحا ينبغي أن يقوم علي أسس ومبادئ تضمن له تحقيق الأهداف المرسومة ، وهذه المبادئ عديدة من أبرزها ما يلي :-

١- مبدأ الموضوعية : لنجاح أي عمل ينبغي أن يتحلي القائمون به بالموضوعية ، أي عليهم التجرد من الأهواء الذاتية أو الشخصية ، وفي مجال التنسيق وعند تعدد الأجهزة ، فإنه ينبغي الأخذ بمبدأ الإيثار للصالح العام ، ولصالح تحقيق الهدف المنشود ، لأن التنافس أو النزوع نحو الأنانية في مجال عملية المواجهة هذه يحد من عملية التنسيق .

٢- مبدأ وحدة الهدف : ينصب التنسيق بالضرورة علي الجهود التي تسعي إلي تحقيق هدف واحد ، وتكون مهمة التنسيق إزالة التناقض والتضارب في الأهداف ومنع الازدواجية ، فلا يمكن أن تنجح عملية التنسيق ما لم يكن الهدف واضحا ومعروفا لجميع العاملين ، وكلما زاد فهم الأفراد بجميع الإدارات المعنية لأهداف التنسيق وسياساته ، سهل تحقيق التنسيق الجيد .

٣- مبدأ اقتسام المنافع : تظل للنزاعات الفردية والبحث عن المكاسب والمصالح الآنية آثارها السلبية في إعاقة التنسيق ، ولذلك يتوقف نجاح عملية التنسيق بدرجة كبيرة علي قناعة الأجهزة الجاري التنسيق فيما بينها ، بأن المردود الناجم عن الجهود المبذولة في عملية التنسيق سيعود علي جميع هذه الأجهزة (الكبيسي ،٢٠٠٤م) .

٤- مبدا المرونة : يجب أن يكون التنسيق مرنا بحيث يمكن إجراء أي تعديلات لمواجهة التطور والتغير المستمر تبعا لخصوصية الظروف ، ويزداد الأمر حاجة للمرونة في عملية التنسيق مع تسارع الأحداث وكثرة المستجدات ، التي كثيرا ما تعطل التنسيق أو تبطل مفعوله (الكبيسي ،٢٠٠٤م) .

٥- مبدأ الاتصال الجيد : يساعد الاتصال الجيدة علي توضيح معني التنسيق وأهدافه ووسائله ، بحيث يزول الالتباس والغموض في فهم الأهداف أو العقبات التي تعترض سبيل التنسيق ، ويمكن أن تصل المنظمة إلي تنسيق فعال عن طريق الاتصال الشخصي المباشر ، فالعلاقة المباشرة تساعد علي توضيح المعني بشكل أدق .(الشنواني ، ١٩٨٧م ، ٣٨) .

٦- مبدأ الاستمرارية : إن عملية التنسيق ليست أمرا عارضا وإنما هي عملية مستمرة ، ولا يمكن تحقيق الأهداف علي الوجه المطلوب إلا باستمرار تبادل المعلومات ، ومن هنا تحرص الوحدات الإدارية علي عقد الاجتماعات الدورية وإنشاء اللجان الدائمة للحفاظ علي حيوية عملية التنسيق واستمرارها (السواط وآخرون ، ١٤٣٢هـ ، ٦٦) .

(١-٥) أهمية وفوائد التنسيق:

ويري (الشملان ، ٢٠١٤م ، ٤٢-٤٣) أن التنسيق يحقق علي صعيد المنظمات العديد من الفوائد والايجابيات في معالجة العديد من المشاكل والظواهر الإدارية التي تنجم عن غيابه ومن تلك الفوائد :

١- يسهم التنسيق في التوظيف الكفء للطاقات البشرية أينما وجدت ، وفي المجالات الملائمة لتخصصها عبر اللجان وورش العمل .

٢- يساعد التنسيق علي توظيف المباني والقاعات والمعدات والوسائل والآليات ، واستخدامها من قبل عدة جهات لأغراض التوعية والتدريب وتنفيذ الحملات الإعلامية .

٣- يؤدي التنسيق إلي جمع المعلومات وتحديثها من مصادرها المختلفة ، وكذلك إيصالها إلي الجهات المستفيدة منها دون إبطاء .

٤- يسهم التنسيق في استغلال الوقت المتاح للأفراد والمنظمات علي أحسن وجه ، ويقلل من الوقت الضائع لدي العاملين والمستفيدين .

٥- يقوي التنسيق الثقة والاحترام ويغذي روح التعاون والتفاعل بين مختلف الجهات .

٦- يساعد التنسيق علي احتواء المقاومة وردود الفعل السلبية لمختلف الشرائح ، وذلك بتضافر الجهود المشتركة وفتح الحوار وإدامة الاتصال مع القوي المقاومة للتغيير .

٧- يوفر التنسيق الفرص أمام القيادات لتبادل الخبرات والأفكار والتجارب والمبادرات التي تسهم في تفعيل العمل الاجتماعي والتنموي وترشيد برامجه وقراراته وممارساته .

٨- يفيد في استنفار الطاقات الكامنة وتحفيز الإبداعات في أوقات الأزمات والكوارث وفي ظل التغيرات الاستثنائية بحثا عن المعالجات والحلول الفاعلة لمواجهة التحديات والمخاطر الطارئة التي يتعذر مواجهتها بالاساليب الروتينية التقليدية .

٩- يسهم في رسم السياسات الرشيدة ، ووضع البرامج العقلانية ، واتخاذ القرارات الصائبة ، كما يساعد علي توظيف الطاقات المتاحة لدي القطاعات والمنظمات علي اختلافها .

(١-٦) عوامل نجاح التنسيق

هناك العديد من العوامل التي تساعد علي نجاح التنسيق بين المنظمات الاجتماعية منها (فتحي ، ٢٠١٤ ، ١٧٦) :-

١- أن تكون عملية التنسيق مستمرة ، وأن تبدأ منذ بداية العمل مع المجتمع ، وأن يقوم بها المسئولون عنها مسؤولية مباشرة .
٢- أن يوزع عائد العملية التنسيقية بعدالة بين المنظمات المتعاونة وأن لا يكون هناك غلبة لطرف علي أخر .
٣- وضوح المصالح المشتركة للمنظمات المتعاونة في العملية التنسيقية ، بحيث تدرك كل منظمة ما تسعي إليه المنظمات الأخرى ، وتعمل كل منظمة علي التوفيق ما بين مصالحها ومصالح المنظمات الأخرى المشتركة معها في العملية التنسيقية .
٤- أن تكون العملية التنسيقية دينامية ومتجددة ، بحيث تتغير أهدافها تبعا لتغيير احتياجات المنظمات .
٥- تسهيل الاتصال الفعال من خلال الاستعانة بأدوات التنسيق المناسبة ، مثل " اللجان ، الاجتماعات الدورية ، المناقشات الجماعية .

٦- مشاركة أفراد المجتمع الفعلية في تحديد الأهداف ، لأن في ذلك تدعيما لشعورهم بالمسؤولية وبقيمتهم الذاتية ، وعلي المخطط الاجتماعي وقيادات المجتمع إدراك أهمية ذلك في تحقيق الأهداف المطلوبة .
٧- يجب أن يراعي منذ البداية ألا يكون جهاز التنسيق - رقابي " فوقي " بالنسبة للمنظمات الأعضاء ، بل يكون جهازا مكملا لهذه المنظمات ، وألا يتخطي المهام التي تم تكوينه أساسا من أجل تحقيقها .

٢- **مفهوم الاتحادات الإقليمية** .

نشأت الاتحادات الإقليمية بموجب القانون ٣٢لسنة ١٩٦٤م ، يضمها اتحاد عام علي مستوي الجمهورية وهو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ويتكون علي مستوي كل محافظة شرط ألا يقل العدد عن عشر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ويخضع الاتحاد في تأسيسه وحله لأحكام تأسيس وحل الجمعيات الواردة بالقانون٣٢ لسنة ١٩٦٤م " والمعدل بالقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م " .

وتتمثل أهداف الاتحاد الإقليمي فيما يلي : (قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م ، مادة ٦٥-٦٨) .

١- إعداد قاعدة بيانات ، وتوفير معلومات كافية عن الجمعيات التي تعمل في مجال نشاطه ، بما فيها الدراسات والبحوث والمؤتمرات .
٢- العمل علي نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة في المجال الإقليمي ، لتعريف المواطنين وحثهم علي الإسهام والمشاركة في أنشطتها .
٣- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال نشاطه أو نطاقه الجغرافي .
٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضمانا لتكاملها .
٥- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات .
٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها .
٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل علي حلها .
٨- القيام بتجارب بحثية رائدة لا تستطيع الجمعيات الأهلية القيام بها ، وتزويد الجمعيات الأهلية بنتائج هذه البحوث ، حتى يمكن للجمعيات الأهلية من تحقيق أهدافها .
٩- الاطلاع علي الحساب الختامي والميزانيات الخاصة بالجمعيات الأهلية ، وإبداء الرأي فيها ، وإبلاغ الملاحظات للجنة الإدارية المختصة .

وتعتبر الاتحادات الإقليمية هي الصيغة التي تتم من خلالها عملية التنسيق بين الجمعيات الأهلية والتي تأخذ الصفة الرسمية ، وان كان يؤخذ علي هذه المجالس أنها (إمام ، ٢٠١٤: ٦٢) :-

١- لازالت عاجزة عن التنسيق بين المنظمات الأهلية .
٢- تقضي علي استقلالية المنظمات الأهلية .
٣- لا تتعامل مع البرامج المقدمة في المنظمات الأهلية بشكل شمولي .
٤- ليس لها رؤية متكاملة عن أنشطة المنظمات الأهلية .

٥- غير قادرة علي إدارة عملية التنسيق والتبادل أو التباري بين تلك المنظمات .

٣- مفهوم الجمعيات الأهلية.

انطلاقا من أهمية وجود بناءات تنظيمية يقدم من خلالها العمل الخيري التطوعي في المجتمع ، والبحث عن منهج يكون أكثر التزاما بالبعد الاجتماعي ، وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموي ، ولا تحركه بواعث الربح الخاص - تمثل هذا في جهود وأنشطة الجمعيات الأهلية التي بدت قادرة علي أن تلعب دورا ايجابيا في عمليات التنمية المحلية ، بمشاركة أكبر من جانب الأفراد في تحقيق التنمية (معهد التخطيط القومي ،٢٠١٠م ،ص٢) .

وتشكل الجمعيات الأهلية المكون الثالث فى بناء المجتمع المدني، وتعبر عن روحه بامتياز ، وتحتل مركز القلب فيه نظراً لعدة أسباب منها أنها أكثر التنظيمات المدنية جماهيرية ، ولكثرة عددها ، ويسر شروط العضوية للانضمام لها ، وانتشارها فى جميع المناطق ، واتساع رقعة المستفيدين منها ، حيث أن حوالي ما يقرب من نصف المجتمع المصري يستفيد بشكل أو بأخر من الخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات (التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠١٢م).

وهى منظمات طوعية يؤسسها الأفراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين ، وهى تستند فى تأسيسها عادة على الإرادة الحرة لأعضائها ، وعلى قبولهم وقدرتهم على العمل التطوعي ، وتدار إدارة ذاتية ، وفى العادة لا تستهدف الجمعيات الأهلية الحصول على الربح ، كما أنها لا تميل إلى تعاطي السياسة ، ولها أهدافها ومجالاتها وسياساتها التى تحددها مستقلة عن الدولة ، وكذلك لها ميزانيتها ومصادرها فى التمويل المستقلة عن الدولة ، غير أن هذا لا يمنع من قيام تعاون مقصود وربما مؤقت بين الجمعيات الأهلية والدولة (قنديل ،٢٠٠٤م، ٢٤-٢٥) .

وهناك العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن الجمعيات الأهلية ومن هذه المسميات ما يلي (**David Hulme , 1994, ,251**):

١- المنظمات غير الحكومية (Nco's) .
٢- المنظمات التى لا تهدف إلى الربح (NPO ' s) .
٣- القطاع الثالث (Third Sector) .
٤- القطاع التطوعي (Voluntary Soctor) .
٥- القطاع الخيري (Philanthropic Sector) .

وعلى الرغم من اختلاف المنظمات الأهلية من حيث الحجم والأهمية ومناط الاهتمام ، فإن لتلك المنظمات وظائف متشابهة ، فهي تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء ، وتسعى للتغيير الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وفى بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية (أفندي،٢٠٠٦م:١٠٤) .

وتنقسم المنظمات الأهلية إلى عدة أنماط (سليمان وآخرون ،٢٠٠٢م:١٩):-

١- المنظمات الدفاعية : وهى التى تضم منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة .

٢- المنظمات التنموية : وهى التى تتولى تطوير القدرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمن يحتاجون إلى التمكين وتطوير القدرات ، وتعمل فى مجالات التنمية المختلفة " كالتعليم والصحة والمرأة والشباب والبيئة وغيرها " .
٣- منظمات الرعاية الاجتماعية : وهى المنظمات التى تتولى رعاية ومتابعة إشباع الحاجات الأساسية للبشر المستفيدين منها ، وهناك العديد من منظمات الرعاية الاجتماعية منها مؤسسات رعاية الأيتام ، ورعاية الأحداث ورعاية الأمومة والطفولة ، ورعاية أسر المسجونين ، ورعاية المسنين ، والمكفوفين ، والمعوقين ورعاية الفئات الخاصة كالصم والبكم وغيرها .

وتتوقف فاعلية الجمعيات الأهلية على مجموعة من العوامل والمحددات من أهمها (ثابت، ١٩٩٩م:١٢٤) : -

١- المناخ الثقافي السائد والحالة الراهنة للثقافة الشعبية وللثقافة السياسية .
٢- مستوى التطور الديمقراطي واحتمالات توسيع الهامش التعددى .
٣- الأطر الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد .
٤- مدى قوة وتطور العمل الأهلي المستقل وقدرته التعبوية .
٥- مدى إدراك نشاط العمل الأهلي لأهميته فى ظل الظروف الحالية والمستقبلية .
٦- قدراتهم المعرفية والتنظيمية ، ومدى استيعابهم لثقافة بناء المؤسسات .

وفي إطار ما تقدم يمكن تحديد مفهوم الجمعيات الأهلية على أنها "

١- تلك التجمعات الإرادية التطوعية غير الهادفة للربح .
٢- تهدف بالأساس إلى إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع .
٣- تعتمد علي التمويل الذاتي وعلي تبرعات المواطنين .
٤- تقدم برامجها من خلال سياسات عمل واضحة في إطار من الشفافية والمحاسبية .
٥- تعمل في إطار الشرعية والديمقراطية في ظل القانون السائد .
٦- دون الرغبة فى الحصول على نفوذ سياسي أو أرباح اقتصادية .

٤-مفهوم العمل الخيري:

الخير هو كل عمل صالح يقرب إلي الله تعالي ، وهو الكمال الذي ننشده ونتطلع إليه ومن ذلك جاءت الدعوة إليه في كتاب الله عز وجل وفي سنة نبيه محمد صلي الله عليه وسلم يقول تعالي " وافعلوا الخير لعلكم تفلحون " (الأنبياء – ٧٧) .

إن فعل الخير الذي أمر الله تعالي به ورغب فيه ، هو مطلب واسع بأتساع مجالات الحياة ومتطلباتها ، لذا يشمل كل قول أو فعل خالص ومشروع مما يصل به النفع إلي الناس وتتحقق به مصلحة عاجلة أو آجلة ، مادية أو معنوية ، للفرد أو الجماعة أو المجتمع .

وفعل الخير هو مطلب العقول السليمة والفطر النقية والمقاصد النبيلة ، ذلك أن الاشتغال بقضاء حوائج الناس وإعانتهم والقيام علي مساعدتهم وتقديم يد المعونة لهم ، لا يقوم به إلا من امتلأ قلبه يقينا بفضل الله ويطمع فيما وعد به عباده المحسنين (الحربي وآخرون ، ٢٠١٤م ، ص٢٢).

ومن خصائص العمل الخيري أنه نشاط نابع من داخل الأفراد والجماعات وقائم علي الفكر التطوعي ، كما أنه لا يعمل في فراغ ، إنما ينبع من الرغبة القوية في التعرف علي احتياجات الناس والتوصل إلي حلول عملية لما يواجهونه من مشكلات (سليمان وآخرون ، ٢٠٠٢م : ص٢٠) .

ومصطلح " الخير " إذا قمنا بتفكيكه إلي مكونات باللغة العلمية المعاصرة ، فإننا سنجده يشتمل علي مفاهيم التنمية ، والنمو ، والاستدامة ، وتدبير الموارد ، والشفافية ، والاستقرار ، والتطوع ، وجميعها مفاهيم متضمنة وملاصقة لمصطلح الخير ، والخير يرتبط بالنفع الذي يعود علي الشخص الذي يقدم تلك المنافع وعلي المنتفعين من حوله (موسي ، ٢٠٠٢م ، ص٤) .

وفي إطار ما تقدم يمكن تحديد مفهوم العمل الخيري فيما يلي :-

١- قيمة إنسانية كبري تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله .
٢- ينطلق من مبدأ التضامن والتراحم بين أفراد المجتمع .
٣- يهدف إلي تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجالات المختلفة في المجتمع .
٤- يقدم عبر بناءات تنظيمية ومن خلال متخصصين في مجالات العمل المختلفة .
٥- يمارس عن طريق مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية والتي تقوم علي التطوع .

خامسا: الموجهات النظرية للدراسة.

من أدبيات البحث العلمي أن تنطلق الدراسات والبحوث من موجهات نظرية توجه مسلكها في تناول القضية محل الدراسة ، لذلك تنطلق الدراسة الراهنة من الموجهات النظرية التالية :

١- نظرية الاتصال .

تجمع معظم الدراسات في هذا المجال علي أهمية الاتصال في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية ، ويلاحظ أن مفهوم الاتصال قد تعددت التعاريف التي تناولته ، حيث يعرف بأنه : عملية اجتماعية تتضمن قيام أي فرد ينقل رسالة من أي نوع لفظية أو غير لفظية تنقل للمتلقي عبر قناة الاتصال . (Agenuine webster ,1986,226) .

ويعرف الاتصال بأنه عمليات تبادل المعلومات بين الأفراد من خلال النظام الرمزي المتعارف عليه ، ويعرف علي أنه لب وأساس كل عمليات التفاعل الاجتماعي البسيط منها والمعقد (سعد،٢٠٠٦م:٢٦) .

وأصبح الاتصال مهم جدا في المنظمات الاجتماعية علي اختلاف أنواعها ، لأنه يسهل عملية نقل المعلومات والتعليمات ، لذلك يعتبر الاتصال شرطا أساسيا لفاعلية تلك المنظمات ، فأي منظمة لا تستطيع أن تعمل دون الاتصال ، حيث أن الاتصال يربط أجزاؤها ويوجه الناس للعمل ، وبالتالي العمل علي تحقيق أهدافها ، علاوة علي أن الاتصالات تقوم بعدة خدمات ووظائف للمنظمات يمكن توضيحها فيما يلي : (Robert,1990, 34) .

١- نقل المعلومات والمعارف من شخص لآخر حتى يظهر التعاون والتفاهم في العمل .

٢- دفع وتوجيه الناس بعمل معين
٣- يساعد علي توحيد الاتجاهات والتأثير في السلوك .
٤- بدون الاتصال يفقد الناس وجودهم فهو يساعدهم في قوتهم وحياتهم .

وتوجد ثلاث أنواع للاتصال حسب أطراف الاتصال وهي : (صادق،٢٠٠٠م:٣٢٨) :-

١- الاتصال من جانب واحد : وفيه يتم إرسال المعلومات من جانب واحد ، وما علي الطرف الأخر إلا الاستقبال .
٢- الحوار : ويتضمن تبادل معلومات من المرسل إلي المستقبل .
٣- الحوار والثقة المتبادلة بين الفريقين : ويتعدي هذا النوع من الاتصال مجرد تبادل المعلومات بين المرسل والمستقبل إلي محاولة إيجاد نوع من العلاقة المتبادلة بين الفريقين .

ومن أهم الأدوات التي يستخدمها المخطط الاجتماعي هنا ما يلي : (حجازي،١٤٣٤هـ :٢١٣)

١- الاجتماعات : وهي عبارة عن اشتراك أكبر عدد من الأعضاء في لقاء لتحقيق غرض أو أغراض معينة بهدف مناقشة بعض الأمور التي تتعلق بالأنشطة والوصول إلي قرارات في هذا الشأن وكذلك تبادل الآراء والأفكار المشتركة .
٢- المقابلات :عبارة عن لقاء يجمع شخصين أو أكثر وجها لوجه لغرض ما ، وتتم المقابلة في مكان متفق عليه ، وفي موعد محدد من قبل .
٣- المناقشات : لعرض وتحليل المشاكل والمواقف بغرض الوصول إلي قرار أو حل بخصوصها ، وهي بطبيعتها تتيح للأفراد الوقت الكافي لتبادل الأفكار وإبراز الحقائق وتقدير الاختلافات فيما بينهم ووزن الحلول الممكنة .
٤- الندوات : تعتبر من الأدوات المستخدمة في التثقيف أو التوعية بالنسبة لموضوع معين أو مشكلة معينة .
٥- المؤتمرات : وهي عبارة عن الوسيلة التي يتم بها إقناع الجمهور بفكرة معينة أو نتائج عمل معين ، بهدف كسب تأييد الرأي العام لهذا الموضوع المراد بحثه في المؤتمر.

٢- نظرية المنظمات:

تعتبر نظرية المنظمات أحدي النظريات الإدارية الاجتماعية الهامة التي تساعد العديد من التخصصات العلمية في الدراسات المتعلقة بالمنظمات ، من خلال مداخل متنوعة مثل " الجانب الاجتماعي والإداري والاقتصادي والسياسي والسيكولوجي " بهدف التطوير والتغيير لصالح تلك المنظمات ، وتأثير ذلك علي تنمية المجتمع - وتعرف " بأنها نظام لأنماط تفاعلية شرعية تمارس بعض الأنشطة ، وتتكون من أعضاء تنظيميين يشتركون معا من أجل تحقيق أهداف معينة ، بها قانون ونظام محدد مرسوم ، ولها هيكل إداري متفق عليه " .(صادق ، تومادر ،٢٠٠٠م : ٢٦١) .

(أ) المنظمات كنظام مفتوح :

تعد المنظمة نظاما إداريا مصمما للعمل من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف ، ويقبل في سبيل ذلك مدخلات تتمثل في الموارد " البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية " المتاحة للمنظمة ، وتقوم المنظمة باستخدام تلك الموارد في أنشطتها المختلفة ، وهو ما يعرف بالعملية التحويلية بغرض تحقيق مخرجات تتفق مع أهدافها (سعيد يس ، علي محمد ،١٩٩٤ : ٥٢) .

(ب)متطلبات المنظمات الاجتماعية :

تحتاج المنظمات الاجتماعية لتعيش وتستمر وتتمكن من إجراء عملياتها وبلوغ أهدافها والإسهام في خدمة مجتمعاتها إلي مجموعة من المتطلبات التنظيمية ، التي إن لم تحقق في المنظمة أصبحت معوقا لها عن تحقيق أهدافها ، وتتمثل المتطلبات التنظيمية للمؤسسات في الأتي (فتحي ،٢٠١٤م : ١٦١-١٦٢) .

١- استمرار وجود العنصر البشري .
٢- توفير التدريب وبث قيم المنظمة في العاملين .
٣- توسيع نطاق الاتصال والتفاعل بين الأعضاء وتقسيمات المنظمة .
٤- وجود تقسيم للعمل مبني علي التخصص والواجبات والمسؤوليات .
٥- تحديد الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها العاملون ، وتعريف كل منهم بالدور الذي يؤديه وواجباته ومسؤولياته .
٦- تنظيم العلاقات بين مختلف أقسام المنظمة .
٧- الحصول علي الموارد اللازمة من البيئة الاجتماعية .
٨- أيجاد وسائل ملائمة لاتخاذ القرارات .

وتفيد نظرية المنظمات العاملين في مجال العمل الخيري التطوعي في فهم طبيعة المنظمات وأهدافها والتعرف علي المشكلات التي تواجه المنظمات وكيفية مواجهتها ، وضرورة توافر قواعد بيانات تتسم بالحداثة ، يمكن من خلالها الوصول إلي نظام للمعلومات علي درجة عالية من الكفاءة يساعدها في تحقيق أهدافها .

وتفيد نظرية المنظمات أيضا في فهم طبيعة المنظمات الاجتماعية المتمثلة في الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية ، والتعرف علي طبيعة العلاقات بينهما ، وأيضا التعرف علي المعوقات التي تواجه هذه المنظمات ، سواء التي تتعلق بالموارد المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية ، ووضع حلول لمواجهتها ، كما تفيد نظرية المنظمات في تحقيق هدف المجالس التنسيقية في التنسيق بين الجمعيات الخيرية ، بالتركيز علي النظرة التكاملية لتلك المجالس لتحقيق أهداف الجمعيات الأهلية في تطوير العمل الخيري .

٣-النظرية العامة للأنسق:

يعتبر " بارسونز " أهم العلماء الذين تحدثوا عن النسق ، والذي أشار بأن مفهوم النسق مبني علي أساس فكرة التفاعل بين وحدتين أو أكثر ، حيث عرف النسق بأنه عدد من الأفراد المتفاعلين معا ، أو المنظمات أو البناءات المتساندة مع بعضها في أطار قيم وثقافة مشتركة فيما

بينها ، كما أشار" بارسونز " أن التكامل والتساند بين وحدات النسق ، وإشباع متطلبات النسق ، والارتباط بالبيئة لتحقيق الأهداف ، كلها عناصر هامة للأنساق .

كما أن نظرية الأنساق تفيد في التعرف علي المجتمع وتحليله ، وفهم طبيعة المشكلات التي تؤثر فيه من منظور أوسع ، وذلك من خلال المفاهيم والفروض التي تقوم عليها النظرية ، حيث تفترض هذه النظرية أن نسق المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء المتفاعلة التي تربطها معا علاقة تبادلية واعتمادية . وأن المحصلة الكلية لأجزاء المجتمع تفوق مجموع هذه الأجزاء.

وتعتمد نظرية الأنساق علي العديد من المفاهيم منها " مفهوم المحددات " والذي يعني بالنسبة للمجتمع مجموعة من الخصائص المادية ، القيم ، الأعراف والقوانين ، و" مفهوم مدخلات المجتمع " والذي يعني كافة الموارد والثروات في المجتمع ، و" مفهوم المخرجات المتوقعة للمجتمع " والذي يعني تحقيق أهداف المجتمع وإشباع احتياجات أفراده ، كرفع مستوي معيشة المواطنين ، و" مفهوم العملية التحويلية " والذي يعني كافة الأنشطة المجتمعية من إنتاج وخدمات يقدمها المجتمع لتحويل موارده المادية والبشرية إلي نتائج فعلية (عبد الحميد ، ٢٠٠٩م ، ٣٩٠-٣٩١) .

وتفيد نظرية النسق في تحليل المنظمات ، حيث تري المنظمة نسق متكامل ومتفاعل ، وعند تحليلها يحب النظر إليها من خلال الأفراد ، والجماعات ، والاتجاهات ، والأدوار ، والتنظيم الرسمي ، ومصادر القوي فيها ، والعلاقة بينها وبين القوي المحيطة بها ، وتتعامل نظرية النسق مع الأجزاء في إطار الكليات علي أساس التأثير المتبادل بين الجزء والكل ، وتركز علي البيانات والمعلومات المتاحة عن الأنساق ، وتتعامل مع المشكلات في أطار أبعادها وأشكالها المتعددة ، وتتيح نظرية الأنساق استخدام نماذج متداخلة لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها (عبد الفتاح ، ٢٠٠٦م ، ١٥٢٧) .

ويستفيد الباحث من النظرية العامة للأنساق في دراسته الحالية باعتبار أن المنظمات الاجتماعية المعنية نسق فرعي داخل المجتمع ، وأن المسئولين بتلك المنظمات يقومون بوضع خطط ، وبرامج ، واتخاذ قرارات ، إذن هذه النظرية تفيد في التنسيق والتكامل والتساند الوظيفي بين تلك الأجهزة المعنية .

سادسا: تساؤلات الدراسة.

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

س١:ما واقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟ .

س٢: ما أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟ .

س٣ : ما الدور الذي يقوم به الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟.

س٤ :ما معوقات عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟ .

س٥ : ما الآليات التي تساعد في نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء لتطوير العمل الخيري ؟ .

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولا: نوع الدراسة ومنهجها:

في ضوء مشكلة الدراسة الحالية وأهدافها، فإن انسب أنواع الدراسات التي تستخدم لذلك هي الدراسة الوصفية التحليلية، حيث تمثل الدراسات الوصفية التحليلية خطوة البدء نحو التعرف على واقع ظاهرة معينة وتوصيفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها ، ويهدف الباحث من خلال الدراسة الراهنة إلي وصف وتحليل واقع التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية ومحاولة وضع تصور مقترح لرؤية إستراتيجية للتنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية لتفعيل العمل الخيري - ويعتبر منهج المسح الاجتماعي من المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات، فهو أحد المناهج الأساسية في البحوث الوصفية.

ثانيا: مجالات الدراسة.

١-المجال المكاني : الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بمحافظات إقليم الدلتا (محافظة الغربية – محافظة كفر الشيخ – محافظة الدقهلية – محافظة دمياط - محافظة المنوفية) .

٢-المجال البشري : يتمثل المجال البشري للدراسة الحالية في :- أعضاء الاتحاد الإقليمي بمحافظات إقليم الدلتا (محافظة الغربية – محافظة كفر الشيخ – محافظة الدقهلية – محافظة دمياط - محافظة المنوفية) .وعددهم (٧٥) مفردة .

٣-المجال الزمني : تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من ٢٠١٦/٨/١م وحتى ٢٠١٦/٩/١م.

ثالثا: أدوات الدراسة. " الاستبيان".

اعتمدت الدراسة الحالية علي الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة ، وطبق الاستبيان على أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا ، وتناولت أداة الدراسة المتغيرات التالية :

١-واقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .

٢- أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.

٣- الدور الذي تقوم بها الاتحادات الإقليمية في عملية التنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.

٤-المعوقات التي تحول دون نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد .

٥-الآليات المقترحة لزيادة فاعلية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الأداة:

أ- الصدق الظاهري للأداة :

تم عرض الأداة على عدد (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%) ، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض ، وبناءً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية .

ب- الصدق ألعاملي:

اعتمد الباحث في حساب الصدق ألعاملي على معامل ارتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية ، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها ، وأن معامل الصدق مقبول ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (١) الاتساق الداخلي بين متغيرات الأداة ودرجة الأداة ككل ن = ١٠

م	المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
١	واقع التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.850	**
٢	أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.775	**

٣	الدور الذي تقوم بها الاتحادات الإقليمية في عملية التنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.788	**
٤	المعوقات التي تحول دون التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية	.774	**
٥	الآليات التي تساهم في تفعيل التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية	.838	**
	الأداة ككل	.805	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

ويتضح من بيانات الجدول رقم (١) :أن جميع متغيرات الأداة دالة ، كما أن جميع متغيرات الأداة دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل متغير، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا. كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية للتنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها ، (١٠) مفردات من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا مجتمع الدراسة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٢) نتائج ثبات الأداة باستخدام معامل (ألفا ـ كرونباخ) ن= ١٠

م	المتغيرات	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
١	واقع التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.٨٢
٢	أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.77
٣	الدور الذي تقوم بها الاتحادات الإقليمية في عملية التنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد.	.73
٤	المعوقات التي تحول دون التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية	.84
٥	الآليات التي تساهم في تفعيل التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية	.68
	ثبات الأداة ككل	.85

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) :أن معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية .

ثامنا : الدراسة الميدانية :

أولا : النتائج الخاصة بوصف مجتمع الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح النوع للمبحوثين

النوع	ك	%
ذكر	٦٠	٨٠
أنثي	١٥	٢٠
المجموع	٧٥	١٠٠

أشارت بيانات الجدول رقم (١) أن غالبية أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاه من الذكور بنسبة (٨٠%) فى مقابل (٢٠%) من الإناث ، وتشير بيانات الجدول على هذا النحو إلى محدودية مشاركة المرأة فى النشاط الأهلي مقارنة بالرجل ، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة تكثيف الجهود لدعم وتفعيل مشاركة المرأة فى النشاط الأهلي نظرا لما يمكن أن تسهم به من نجاحات كبيرة في مجال العمل الخيري في مصر.

جدول رقم (٢)

يوضح العمر للمبحوثين

العمر للمبحوثين	ك	%
أقل من ٣٠سنة	-	-
من ٣٠ ــ ٤٠ سنة	٥	٦.٧
من ٤٠ ــ ٥٠ سنة	١٠	١٣.٣
من ٥٠ـ ٦٠سنة	٤٠	٥٣.٣
٦٠ سنة فأكثر	٢٠	٢٦.٧
المجموع	٧٥	١٠٠

أوضحت بيانات الجدول رقم (٢) أن (٥٣.٣%) من إجمالي أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاه يقعون فى الفئة العمرية (٥٠ – ٦٠ سنة) ، و (٢٦.٧%) فى الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) ، و (١٣.٣%) فى الفئة العمرية (٤٠ – ٥٠ سنة) ، و (٦.٧%) فى الفئة العمرية (٣٠ – ٤٠ سنة) ، وتشير البيانات على هذا النحو أن غالبية

أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستقصاه (٨٠%) يقعون فى الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) ، ويعتبر ذلك مؤشراً علي سيطرة واحتكار كبار الأعضاء سنا علي عضوية الاتحاد الإقليمي للجمعيات وعلي المناصب القيادية به ، ومؤشرا أيضا علي انخفاض مشاركة الشباب فى النشاط الاجتماعي الأهلي ، الأمر الذي يتطلب معه تكثيف الجهود لدعم وتفعيل مشاركة الشباب فى النشاط الأهلي نظرا لما يمكن أن تسهم به تلك الفئة من نجاحات كبيرة في مجال العمل الخيري في مصر .

جدول رقم (٣)
يوضح المؤهل العلمي للمبحوثين

المؤهل العلمي للمبحوثين	ك	%
أقل من متوسط	-	-
مؤهل متوسط	١٠	١٣.٣
مؤهل جامعي	٤٥	٦٠.٠
مؤهلات فوق جامعية	٢٠	٢٦.٧
المجموع	٧٥	١٠٠

أشارت بيانات الجدول رقم (٣) أن (٦٠%) من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاه من حملة المؤهلات الجامعية، و(٢٦.٧%) مؤهلات فوق جامعية " دبلوم – ماجستير– دكتوراه " ، وأن (١٣.٣%) من حملة المؤهلات المتوسطة ، وتشير البيانات على هذا النحو إلى ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات ، الأمر الذي قد ينعكس إيجابيا على استجاباتهم للقضايا المطروحة في الدراسة ، حول آليات التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء ، لتطوير العمل الخيري وتحقيق الأهداف المرجوة .

جدول رقم (٤)
يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	ك	%
أعزب	٣	٤.٠
متزوج	٧٠	٩٣،٣

مطلق	-	-
أرمل	٢	٢.٧
المجموع	٧٥	١٠٠

أشارت بيانات الجدول رقم (٤) أن غالبية أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصفاه (٩٣،٣%) هم من فئة (متزوج) ، وفي هذا أشارة إلي توافر الاستقرار الأسري لهم ، مما يؤهلهم علي أداء مهام ومتطلبات عملهم بنجاح، ونجاحهم في تفعيل جهود التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية التابعة لهم، وتفعيل العمل الخيري في البيئة التي يعملون فيها

جدول رقم (٥)
يوضح مدة الخبرة في العمل الخيري للمبحوثين

مدة الخبرة في العمل الخيري	ك	%
أقل من خمس سنوات	-	-
٥ ــ أقل من ١٠ سنوات	-	-
١٠ ــ أقل من ١٥ سنة	١٠	١٣.٣
١٥- أقل من ٢٠ سنة	٤٠	٥٦.٣
٢٠سنة فأكثر	٢٥	٣٣.٣
المجموع	٧٥	١٠٠

يتبين من الجدول (٥) أن نسبة (٥٦.٣%) من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصفاه لديهم سنوات خبرة تتراوح من (١٥- ٢٠سنة)، و(٣٣.٣%) منهم لديهم سنوات خبرة (٢٠سنة فأكثر)، و(١٣.٣%) لديهم سنوات خبرة تتراوح ما بين (١٠-١٥ سنة) في العمل الخيري ، وهي سنوات تشير إلى الخبرة الواسعة ، والمعرفة الكافية في مجال العمل الأهلي، مما يكون لآرائهم بعد مهم جدا في الوقوف علي سبل وآليات التنسيق بينهم وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء ، وبين الجمعيات الأعضاء في الاتحاد وبعضها البعض ،

والصعوبات التي تواجههم في هذا الشأن ، وكيفية التغلب عليها لتطوير العمل الخيري في المجتمعات التي يعملون بها .

جدول رقم (٦)

يوضح أسباب تزايد دور الجمعيات الأهلية

أسباب تزايد دور الجمعيات الأهلية	ك	%
زيادة عدد الفقراء والمحتاجين في المجتمع	١٩٨	٧٨.٦
زيادة معدل البطالة	١٨٠	٧١.٤
عدم تقديم القطاع الخاص لمساعدات ملموسة	١٥٠	٥٩.٥
تضاؤل مساحة الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة	١٣٨	٥٤.٨
زيادة الوعي بحق المواطنين فى إدارة المجتمع	١٣٢	٥٢.٤
تلبية احتياجات أفراد المجتمع من البرامج والخدمات	١٢٠	٤٧.٦
الاستفادة الشخصية من هذا النشاط	١٢٠	٤٧.٦

وبسؤال المبحوثين من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاه عن أسباب تزايد دور الجمعيات الأهلية فى المرحلة الحالية ، أشاروا إلى مجموعة العوامل والأسباب التالية : زيادة عدد الفقراء والمحتاجين في المجتمع بنسبة (٧٨,٦%)، وزيادة معدلات البطالة بنسبة (٧١,٤%) فى إشارة واضحة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بصورة كبيرة فى المجتمع المصري في الآونة الحالية ، وأفادوا أيضاً أنه من ضمن هذه العوامل والأسباب عدم تقديم القطاع الخاص لمساعدات ملموسة لأفراد المجتمع بنسبة (٥٩,٥%) فى إشارة إلى الطابع الربحي الذي يتسم به القطاع الخاص وعدم تحمل الكثير منهم لمسئولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعاتهم، وأشاروا أيضاً إلي تضاؤل مساحة الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة بنسبة (٥٤,٨%) فى إشارة واضحة إلى انسحاب الدولة عن تقديم كثير من الخدمات فى المرحلة الأخيرة ، وجاء بعد ذلك زيادة الوعي بحق المواطنين فى إدارة مجتمعاتهم بنسبة (٥٢,٤%) ، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع من البرامج والخدمات بنسبة (٤٧,٦%) وأخيرا رغبة البعض فى

الاستفادة الشخصية من هذا النشاط (٤٧,٦%) كإنشاء جمعيات للحج والعمرة مثلاً والاستفادة من النسب المسموح بها لهذه الجمعيات وغيرها .

ثانيا : الإجابة علي تساؤلات الدراسة :

إجابة السؤال الأول : ما واقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟

واقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد

جدول رقم (٧)

م	واقع التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**لا توجد خطة للتعاون والتنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية بالمحافظة .**	٦٥	٥	٥	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٢
٢	**غالبية الجمعيات لديها المعرفة الكافية بمهام الاتحاد الإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق فيما بينها .**	١٥	٦٠	-	١٦٥	٢.٢٠	٧٣.٣	٦
٣	**القائمين على الجمعيات الخيرية يهتمون بالتعاون والتنسيق فيما بينهم.**	٣٠	٤٠	٥	١٧٥	٢.٤٧	٧٧.٨	٥
٤	**محدودية التواصل بين الجمعيات الأهلية والاتحاد الإقليمي بالمحافظة**	٧٠	-	٥	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٥	**يقوم الاتحاد الإقليمي بعقد لقاءات مع رؤساء مجالس إدارة الجمعيات للتشاور وتبادل الرأي .**	٦٠	١٠	٥	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٣
٦	**توجد لجنة ممثلة للإتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية تهتم بالتعاون والتنسيق فيما بينها .**	٤٥	٢٥	٥	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٤
٧	**تفتقد الجمعيات الأهلية للتعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية وبينها وبين الاتحاد الإقليمي من ناحية أخري.**	١٥	٣٥	٢٥	١٤٠	١.٨٧	٦٢.٢	٧
٨	**محدودية دورا لاتحاد الإقليمي ألتنسيقي بين الجمعيات الأهلية الأعضاء .**	٢٠	١٥	٤٠	١٣٠	١.٧٣	٥٧.٨	٨

وفيما يرتبط بواقع عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصفاة والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ، أشارت استجابات المبحوثين في الجدول رقم (٧) إلي ما يلي : -

١- محدودية التواصل بين الجمعيات الأهلية والاتحاد الإقليمي للجمعيات بالمحافظة ، بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وقوة نسبية (٩٥.٦%) .

٢- عدم وجود خطط واضحة للتعاون والتنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية بالمحافظة وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٠) وقوة نسبية (٩٣.٣%).

٣- يقوم الاتحاد الإقليمي بعقد لقاءات مع رؤساء مجالس إدارة الجمعيات للتشاور وتبادل الرأي . وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧٣) وقوة نسبية (٩١.١%) .

٤- واحتلت العبارات " تفتقد الجمعيات الأهلية للتعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية وبينها وبين الاتحاد الإقليمي من ناحية أخري بمتوسط حسابي (١.٨٧) وقوة نسبية (٦٢.٢%) ، ومحدودية دور الاتحاد الإقليمي ألتنسيقي بين الجمعيات الأهلية الأعضاء . بمتوسط حسابي (١.٧٣) وقوة نسبية (٥٧.٨%) المراتب الأخيرة من وجهة نظر أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات .

وتشير استجابات المبحوثين علي هذا النحو المشار إليه في الجدول رقم (٧) إلي أن عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد محدودة وضعيفة للغاية ، ولا تتم بشكل كبير أو على نطاق واسع ، وأن الجمعيات الأهلية تفتقد للتعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية وبينها وبين الاتحاد الإقليمي من ناحية أخري ، وهذا بلا شك يتطلب ضرورة إيجاد آلية لتدعيم وتفعيل عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء فيه ، لتفعيل جهود العمل الخيري في تلك الجمعيات ، بما ينعكس بشكل ايجابي علي حجم ونوعية وجودة البرامج والخدمات والمشروعات التي تقدم لأفراد مجتمعاتها .

إجابة السؤال الثاني : ما أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات لإقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟ .

جدول رقم (٨)

أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات
والجمعيات الأهلي الأعضاء

م	أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب للجمعيات
١	**توظيف كافة الموارد والإمكانيات بالجمعيات الأهلية بصورة أفضل .**	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٢	**منع الازدواجية في تقديم الخدمات والبرامج الخيرية دون مبرر منطقي**	٤٥	٢٥	٥	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٥
٣	**الاستفادة من الخبرات والجهود المتوافرة لدى الجمعيات الأهلية الأخرى**	٥٥	١٥	٥	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٣
٤	**مواجهة تحديات الواقع المعاصر بصورة جماعية وتعاونية .**	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٢
٥	**تمكين الجمعيات الأهلية من تقديم مشروعات ناجحة يحتاجها المجتمع .**	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٢
٧	**تحقيق التكامل بين برامج ومشروعات الجمعيات بما يحقق خدمات أفضل للمجتمع.**	٥٥	١٥	٥	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٣
٨	**التأثير على متخذ القرار في القضايا المتعلقة بالجمعيات الأهلية.**	٤٠	٢٥	١٠	١٨٠	٢.٤٠	٨٠.٠	٦
٩	**تبني مشروعات تفوق قدرات وإمكانيات كل جمعية بصورة منفردة.**	٢٥	٤٠	١٠	١٦٥	٢.٢٠	٧٣.٣	٧
١٠	**وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين الجمعيات الأهلية لتحسين قدرتها الخدمية .**	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١١	**علاج الضعف والقصور في بعض الجمعيات الأهلية .**	٥٥	١٥	٥	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٣
١٢	**توفير مناخ عمل صحي وإيجابي للعمل الخيري مما يزيد من فاعليته .**	٥٠	١٥	١٠	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٥
١٣	**تبني برامج وأنشطة مبتكرة غير تقليدية نتيجة للتشاور وتبادل الآراء .**	٥٠	٢٠	٥	١٩٥	٢.٦٠	٨٦.٧	٤

أفادت عينة الدراسة من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستقصاة أن أهداف عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد تتمثل في :-

أولا : إيجاد علاقة تفاعلية إيجابية بين الجمعيات الأهلية لتحسين قدرتها الخدمية ، وتوظيف كافة الموارد والإمكانيات بالجمعيات الأهلية بصورة أفضل وذلك بمتوسط مرجح (٢.٨٧) وقوة نسبية (٩٥.٦%) .

ثانيا : تمكين الجمعيات الأهلية من تقديم مشروعات ناجحة يحتاجها المجتمع ، ومواجهة تحديات الواقع المعاصر بصورة جماعية وتعاونية ، وذلك بمتوسط مرجح (٢.٧٣) وقوة نسبية (٩١.١%) .

ثالثا : تحقيق التكامل بين برامج ومشروعات الجمعيات الأهلية بما يحقق خدمات أفضل للمجتمع، والاستفادة من الخبرات والجهود المتوافرة لدى الجمعيات الأهلية الأخرى، وعلاج نواحي الضعف والقصور في بعض الجمعيات الأهلية وذلك بمتوسط مرجح (٢.٦٧) وقوة نسبية (٨٨.٩%) .

رابعا : تبني برامج وأنشطة مبتكرة غير تقليدية نتيجة للتشاور وتبادل الآراء، وذلك بمتوسط مرجح (٢.٦٠) وقوة نسبية (٨٦.٧%) ، ومنع الازدواجية في تقديم الخدمات والبرامج الخيرية ، وتوفير مناخ عمل صحي وإيجابي للعمل الخيري مما يزيد من فاعليته ، وذلك بمتوسط مرجح (٢.٥٣) وقوة نسبية (٨٤.٤%) .

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف التي عبرت عنها عينة الدراسة ،هي بلا شك أهداف جيدة لو تحققت علي أرض الواقع من خلال عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات لقادتنا نحو تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير العمل الخيري .

" وجاء في نهاية الترتيب " تساهم عملية التنسيق في التأثير على متخذ القرار في القضايا المتعلقة بالجمعيات الخيرية بمتوسط حسابي (٢.٤٠) وقوة نسبية (٨٠%) ، ورغم أنها فى نهاية الترتيب إلا أنها جاءت بمعدلات مرتفعة وقد يوضح ذلك أن مشاركة متخذي القرار فى القضايا المتعلقة بالجمعيات الخيرية تعتبر عامل أساسي ومهم فى تطوير العمل الخيري بتلك الجمعيات.

إجابة السؤال الثالث : ما الدور الذي تقوم به الاتحاد الإقليمي للجمعيات للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟.

جدول رقم (٩)
الدور الذي تقوم به الاتحاد الإقليمي للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء

م	الدور الذي تقوم به الاتحادات الإقليمية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب

١	رسم السياسة العامة للجمعيات الأعضاء فيه .	٦٥	٥	٥	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٢
٢	دعم الاتصال بين الجمعيات الأهلية الواقعة في نطاقه .	٤٥	٢٠	١٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٧
٣	تنسيق الجهود بين الجمعيات الأهلية لضمان عدم التكرار والتكامل في الخدمات .	٥٠	٢٠	٥	١٩٥	٢.٦٠	٨٦.٧	٥
٤	بناء تحالفات بين الجمعيات الأهلية الأعضاء وبعضها البعض .	٤٠	٣٥	-	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٦
٥	دعم عملية التبادل والتعاون بين الجمعيات الأهلية في نطاقه بشكل علمي .	٦٠	١٠	٥	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٣
٦	إحداث التكامل بين الجمعيات الأهلية التي توجد في نطاقه .	٥٠	٢٠	٥	١٩٥	٢.٦٠	٨٦.٧	٥
٧	وضع رؤية إستراتيجية لبناء قدرات الجمعيات الأهلية الواقعة في نطاقه	٦٠	١٠	٥	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٣
٨	توفير الدعم والإسناد والاستشارة للجمعيات الأهلية الأعضاء .	٦٥	-	١٠	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٣
٩	دراسة احتياجات المجتمع وإمكانياته وموارده بما يضمن توجيه الجمعيات الأهلية لسد الثغرات في الخدمات التي يواجهها المجتمع .	٥٥	١٥	٥	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٤
١٠	تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري للجمعيات وأعضاءها .	٧٠	-	٥	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١١	توفير آليات لزيادة الدعم المجتمعي للجمعيات الأهلية التابعة له .	٤٥	٢٠	١٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٧
١٢	اقتراح البرامج والأنشطة للجمعيات الأعضاء .	٦٥	٥	٥	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٢
١٣	الإشراف والمتابعة والرقابة والتقييم لنشاط وبرامج الجمعيات الأعضاء.	٣٥	٣٠	١٠	١٧٥	٢.٣٣	٧٧.٨	٨

وأفادت عينة الدراسة من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاة في الجدول رقم (٩) أن الأدوار التي يجب أن يقوم بها الاتحاد الإقليمي للتنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء تتمثل في :-

أولا : تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري للجمعيات وأعضائها وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وقوة نسبية (٩٥.٦%) ، وفي هذا تأكيد علي أهمية وضرورة برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري من قبل الاتحاد الإقليمي للجمعيات لتنمية معارف وخبرات ومهارات الجمعيات وأعضائها في مجال العمل الخيري التطوعي بما يساعدهم علي أداء أدوارهم المنوطة بهم علي الوجه السليم .

ثانيا : رسم السياسة العامة للجمعيات الأعضاء فيه ، واقتراح البرامج والأنشطة للجمعيات الأعضاء وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٠) وقوة نسبية (٩٣.٣%) . ويعني هذا تأكيد المسئولين بالاتحاد الإقليمي للجمعيات عن حاجة الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد إلي وجود جهاز يقوم بالتوجيه العام لها ويدعمها فنيا .

ثالثا : وضع رؤية إستراتيجية لبناء قدرات الجمعيات الأهلية الواقعة في نطاقه ، ودعم عملية التبادل والتعاون بين الجمعيات الأهلية في نطاقه بشكل علمي ، وتوفير الدعم والإسناد والاستشارة للجمعيات الأهلية الأعضاء . وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧٣) وقوة نسبية (٩١.١%) .

رابعا : وجاء في الترتيب الأخير: الإشراف والمتابعة والرقابة والتقييم لنشاط وبرامج الجمعيات الأهلية الأعضاء بمتوسط حسابي (٢.٣٣) وقوة نسبية (٧٧.٨%) ، ولعل هذا يعني " أن المسئولين بالاتحاد الإقليمي للجمعيات يعلمون جيدا " أن أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية يرون أن هذا إذا تم من خلال الاتحاد الإقليمي للجمعيات فسوف يؤثر علي استقلال الجمعية ونشاطها . لذا يجب أن يراعي منذ البداية ألا يكون جهاز التنسيق - رقابي " فوقي " بالنسبة للمنظمات الأعضاء ، بل يكون جهازا مكملا لهذه المنظمات .

الإجابة علي السؤال الرابع :

ما معوقات عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظات إقليم الدلتا والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ؟ .

جدول رقم (١٠)

يوضح المعوقات التي تعوق عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية الأعضاء :

م	المعوقات التي تعوق عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**عدم إدراك كثير من الجمعيات بأن التنسيق والتعاون قد يكون الطريق الأفضل أمامها للحصول علي موارد أكثر وتمويل أكثر .**	٥٠	٢٥	٠	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٢
٢	**قلة عدد العاملين في الاتحاد الإقليمي بما يتناسب مع الزيادة المضطردة في أعداد للجمعيات .**	٤٥	٢٥	٥	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٤
٣	**عزوف كثير من الجمعيات عن حضور اجتماعات الاتحاد وعضوية لجانه.**	٤٥	٢٥	٥	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٤
٤	**عدم اهتمام كثير من الجمعيات بالتواصل مع الاتحاد .**	٤٠	٣٥	٠	١٩٠	٢.٥٣	٨٤.٤	٤
٥	**خوف بعض القيادات بالجمعيات الأهلية من تحمل المسؤولية التعاونية والالتزام بها.**	٣٥	٤٠	٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٥
٦	**غياب مفهوم العمل ألفريقي لدى بعض القيادات بالجمعيات الأهلية.**	٣٥	٤٠	٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٥
٧	**قوة وسيطرة بناء القوة في بعض الجمعيات علي الاتحاد .**	٤٠	٢٥	١٠	١٨٠	٢.٤٠	٨٠.٠	٦
٨	**رفض بعض الجمعيات لقرارات وسياسات وخطط الاتحاد .**	٣٠	٤٠	٥	١٧٥	٢.٣٣	٧٧.٨	٧
٩	**عدم أتفاق رؤية الجمعية مع رؤية الاتحاد**	٣٥	٣٠	١٠	١٧٥	٢.٣٣	٧٧.٨	٧
١٠	**تعارض أهداف بعض الجمعيات مع أهداف الاتحاد**	٣٠	٤٠	٥	١٧٥	٢.٣٣	٧٧.٨	٧
١١	**عدم وجود لجنة متخصصة لوضع خطط التنسيق والتعاون بين الجمعيات .**	٧٠	-	٥	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١٢	**ضعف أساليب التواصل والاتصال الفعّال بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات.**	٤٠	٢٠	١٥	١٧٥	٢.٣٣	٧٧.٨	٧
١٣	**عم إشراك الجمعيات في خطط وسياسات الاتحاد**	٣٥	٤٠	٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٥
١٤	**عدم استخدام الإستراتيجية المناسبة في عملية التنسيق بين الجمعيات الأهلية في الاتحاد .**	٥٠	٢٥	-	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٢

١٥	**عدم توافر الكوادر المهنية المتخصصة لدعم جهود التنسيق بين الاتحاد والجمعيات الأعضاء .**	٤٥	٢٠	١٠	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٥
١٦	**الزيادة المضطردة في عدد الجمعيات بما يفوق قدرة الاتحاد علي القيام بالمهام التنسيقية المطلوبة .**	٣٠	٣٠	١٥	١٦٥	٢.٢٠	٧٣.٣	٨
١٧	**ضعف القدرة الإلزامية للإتحاد الإقليمي علي بعض الجمعيات الأعضاء .**	٤٠	٣٠	٥	١٨٥	٢.٤٧	٨٢.٢	٥
١٨	**عدم توافر قاعدة بيانات حول برامج وخدمات الجمعيات الأهلية بالاتحاد .**	٥٥	١٠	١٠	١٩٥	٢.٦٠	٨٦.٧	٣

أوضحت بيانات الجدول رقم (١٠) المعوقات التي تحول دون عملية التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد- من وجهة نظر أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستقصاة - وجاءت علي النحو التالي :-

١- عدم وجود لجان متخصصة لوضع خطط التنسيق والتعاون بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد بمتوسط حسابي (٢،٨٧) وقوة نسبية (٩٥،٦%)،

٢-عدم استخدام الإستراتيجية المناسبة في عملية التنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ، وعدم إدراك كثير من الجمعيات الأهلية بأن التنسيق والتعاون قد يكون الطريق الأفضل أمامها لتحقيق أهدافها والحصول علي موارد أكثر وتمويل أكثر . بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وقوة نسبية (٨٨.٦%).

٣- عدم توافر قاعدة بيانات حول برامج وخدمات الجمعيات الأهلية بالاتحاد يمكن الاستناد عليها في عملية التنسيق بين الجمعيات.بمتوسط حسابي (٢،٦٠) وقوة نسبية (٨٦،٣%) . وهذا يتطلب ضرورة الأخذ بأحدث تقنيات الاتصال والتواصل عبر شركات الانترنت ، وتوظيف البرمجيات لإعداد قواعد بيانات يتم تبادلها مع الاتحاد والجمعيات . .

٤- قلة عدد العاملين في الاتحاد الإقليمي بما يتناسب مع الزيادة المضطردة في أعداد الجمعيات ، وعزوف كثير من الجمعيات عن حضور اجتماعات الاتحاد وعضوية لجانه ، وعدم اهتمام كثير من الجمعيات بالتواصل مع الاتحاد ، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٣) وقوة نسبية (٨٤.٤%) .

٥- عدم توافر الكوادر المهنية المتخصصة لدعم جهود التنسيق بين الاتحاد والجمعيات الأعضاء ، وغياب مفهوم العمل ألفريقي لدى بعض القيادات بالجمعيات الأهلية ، وعدم إشراك الجمعيات في خطط وسياسات الاتحاد ، وخوف بعض القيادات بالجمعيات الأهلية من تحمل المسؤولية التعاونية والالتزام بها . وذلك بمتوسط حسابي (٢.٤٧) وقوة نسبية (٨٢.٢%) .

٦- سيطرة بناء القوة في بعض الجمعيات علي الاتحاد ، بمتوسط حسابي (٢.٤٠) وقوة نسبية (٨٠.٠%) . وهذا يتطلب أن يعاد صياغة قانون الجمعيات الأهلية ليكون فيه تجديد باستمرار في العضوية حتى لا يستحوذ علي مجلس الادارة بها باستمرار بناءات القوة أو عائلات بعينها توجد داخل المجتمع المحلي وتسيطر باستمرار علي رئاسة الجمعيات .

٧-وفي المرتبة الأخيرة : رفض بعض الجمعيات لقرارات وسياسات وخطط الاتحاد ، وعدم اتفاق رؤية بعض الجمعيات مع رؤية الاتحاد ، وتعارض أهداف بعض الجمعيات مع أهداف الاتحاد ، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣٣) وقوة نسبية (٧٧.٨%) . وهو ما يجب أن يراعيه الاتحاد الإقليمي عند القيام بعملية التنسيق ، ويمكن أن يتم التغلب عليه من خلال اعتماد الاتحاد في تشكيل لجانه علي أكبر عدد ممكن من أعضاء تلك الجمعيات وإشراكهم في قراراته ، وأن يكون ديمقراطيا عند وضع سياساته واتخاذ قراراته .

: الإجابة علي السؤال الخامس : ما الآليات التي تساعد في نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي للجمعيات والجمعيات الأهلية لتطوير العمل الخيري ؟ .

جدول رقم (١١)) يوضح

الآليات التي تساهم في نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية .من وجهة نظر لأعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات

م	الآليات التي تساهم في تفعيل التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية الأعضاء	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**أن تتضمن لوائح الاتحاد والجمعيات خطط**	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١

	للتنسيق والتعاون فيما بينها .							
٢	تنمية الوعي لدي أعضاء الجمعيات الأهلية عن أهمية وفوائد التنسيق فيما بينها .	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٣	توفير الدعم المالي اللازم للاتحاد حتى ينجح بفاعلية في تحقيق وظيفته التنسيقية.	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٤	قيام الاتحاد بتنظيم لقاءات واجتماعات تشارك فيها الجمعيات الأعضاء لمناقشة الموضوعات التي تهمهم وسبل التنسيق فيما بينها .	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٤
٥	أن يعطي الاتحاد للجمعيات الأعضاء مساحة كبيرة للمشاركة في قراراته وسياساته وخططه .	٦٠	٥	١٠	٢٠٠	٢.٦٧	٨٨.٩	٥
٦	مشاركة الجمعيات الأعضاء في تحديد الأهداف التنسيقية للاتحاد .	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٤
٧	أن تكون العملية التنسيقية دينامية ومتجددة بحيث تتغير أهدافها تبعا لتغير احتياجات الجمعيات الأعضاء .	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٨	ان يركز التنسيق على الأهداف المنبثقة من مصالح الجمعيات الأهلية المتعاونة.	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٤
٩	وجود بروتوكولات شراكة وتعاون لتنسيق الأعمال بين الجمعيات الأهلية	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١٠	وضوح الأدوار المشتركة بين الجمعيات في مواقف التعاون والتنسيق.	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١١	وضوح المصالح المشتركة للجمعيات المتعاونة في العملية التنسيقية وتعمل كل جمعية علي التوفيق بين مصالحها ومصالح الجمعيات ألآخري المشتركة معها في عملية التنسيق .	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١٢	أن يوزع عائد العملية التنسيقية بعدالة بين الجمعيات المتعاونة وألا يكون هناك غلبة لطرف علي الآخر .	٦٥	١٠	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١٣	توفير حوافز للجمعيات التي لها دور فاعل في عملية التنسيق بينها وبين غيرها من الجمعيات الأعضاء بالاتحاد .	٤٥	١٥	١٥	١٨٠	٢.٤٠	٨٠.٠	٧

١٤	توفير العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالاتحاد لدعم جهود التنسيق والتشبيك بين الجمعيات الأعضاء .	٥٥	٢٠	-	٢٠٥	٢.٧٣	٩١.١	٤
١٥	توفير برامج تدريبية للعاملين في الاتحاد الإقليمي لتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتكنولوجية بما يسهم في تحسين الأداء التنسيقي للاتحاد .	٥٥	١٠	١٠	١٩٥	٢.٦٠	٨٦.٧	٦
١٦	امتلاك الاتحاد القدرة التدريبية للعاملين بالجمعيات الأعضاء خاصة مع اهتمام الجمعيات الآن بتطبيق معايير الجودة في تقديم الخدمات .	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
١٧	قيام الاتحاد بتسهيل الاتصال المستمر والمباشر مع الجمعيات الأعضاء .	٦٠	١٥	-	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٣
١٨	تأسيس شبكة معلومات موحدة لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الجمعيات.	٦٠	١٥	-	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٣
١٩	أن يتوافر بالاتحاد قاعدة بيانات دقيقة خاصة ببرامج وخدمات الجمعيات .	٦٠	١٥	-	٢١٠	٢.٨٠	٩٣.٣	٣
٢٠	زيادة القدرة الإلزامية للاتحاد علي الجمعيات الأعضاء .	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١
٢١	ترسيخ مفهوم العمل المؤسسي بالجمعيات الأهلية والبعد عن الفردية .	٧٠	٥	-	٢١٥	٢.٨٧	٩٥.٦	١

تشير بيانات الجدول رقم (١١) أن نجاح عملية التنسيق بين الاتحاد الإقليمي والجمعيات الأهلية ، يتطلب وجود آليات للتنسيق توضح الأدوار والمهام والمسئوليات والأهداف والنتائج المرجوة من هذا التنسيق - وقد جاءت استجابات المبحوثين من أعضاء الاتحاد الإقليمي للجمعيات عينة البحث المستصقاة - في هذا الصدد علي النحو التالي :-

١- جاء في الترتيب الأول : تنمية الوعي لدي أعضاء الجمعيات الأهلية عن أهمية وفوائد عملية التنسيق فيما بينها ، و ترسيخ مفهوم العمل المؤسسي بالجمعيات والبعد عن الفردية، وأن تتضمن لوائح الاتحاد والجمعيات خطط للتنسيق والتعاون فيما بينها ، ،وتوفير الدعم المالي اللازم للاتحاد حتى ينجح بفاعلية في تحقيق وظيفته التنسيقية ، مع إنشاء صناديق التمويل المشترك توضع فيها مساهمات الأطراف المشاركة وتتم إدارتها

من قبل هيئة ممثلة لهذه الأطراف ، وأيضا زيادة القدرة الإلزامية للاتحاد علي الجمعيات الأعضاء ، وامتلاك الاتحاد القدرة التدريبية للعاملين بالجمعيات الأعضاء ، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وقوة نسبية (٥٩.٦%) .

٢- وجاء في الترتيب الأول أيضا : أن تكون العملية التنسيقية دينامية ومتجددة بحيث تتغير أهدافها تبعا لتغير احتياجات الجمعيات الأعضاء ، ووجود بروتوكولات شراكة وتعاون لتنسيق الأعمال بين الجمعيات الأهلية ، ووضوح الأدوار المشتركة بين الجمعيات في مواقف التعاون والتنسيق ، ووضوح المصالح المشتركة للجمعيات المتعاونة في العملية التنسيقية ، وأن تعمل كل جمعية علي التوفيق بين مصالحها ومصالح الجمعيات الأخرى المشتركة معها في عملية التنسيق ، وأن يوزع عائد العملية التنسيقية بعدالة بين الجمعيات المتعاونة ، وألا يكون هناك غلبة لطرف علي الآخر، . بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وقوة نسبية (٩٥.٦%) .

٣- وجاء في الترتيب الثاني: تأسيس شبكة معلومات موحدة لتسهيل عملية الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات بين الاتحاد والجمعيات من ناحية وبين الجمعيات الأهلية الأعضاء وبعضها البعض من ناحية أخري ، وقيام الاتحاد بتسهيل عملية الاتصال المستمر والمباشر مع الجمعيات الأعضاء ، وأن يتوافر بالاتحاد قاعدة بيانات دقيقة وحديثة خاصة ببرامج وخدمات الجمعيات بمتوسط حسابي (٢.٨٠) وقوة نسبية (٩٣.٣%) .

٤- وجاء في الترتيب الثالث : توفير العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالاتحاد لدعم جهود التنسيق والتشبيك بين الجمعيات الأهلية الأعضاء ، وان يركز التنسيق على الأهداف المنبثقة من مصالح الجمعيات الأهلية المتعاونة ، ومشاركة الجمعيات الأعضاء في تحديد الأهداف التنسيقية للاتحاد ، وقيام الاتحاد بتنظيم لقاءات واجتماعات تشارك فيها الجمعيات الأعضاء لمناقشة الموضوعات التي تهمهم وسبل التعاون والتنسيق فيما بينها ، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧٣) وقوة نسبية (٩١.١%).

٥- وجاء في الترتيب الأخير : أن يعطي الاتحاد للجمعيات الأعضاء مساحة كبيرة للمشاركة في قراراته وسياساته وخططه بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وقوة نسبية

(٨٨.٩%) ، وتوفير برامج تدريبية للعاملين في الاتحاد لتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتكنولوجية بما يسهم بفاعلية في تحسين الأداء التنسيقي للاتحاد بمتوسط حسابي (٢.٦٠) وقوة نسبية (٨٦.٧%) ، وتوفير حوافز للجمعيات التي لها دور فاعل في عملية التنسيق بينها وبين غيرها من الجمعيات الأعضاء بالاتحاد بمتوسط حسابي (٢.٤٠) وقوة نسبية (٨٠.٠%) . وهذه المتوسطات أيضا على الرغم من أنها جاءت فى نهاية الترتيب إلا أنها متوسطات مرتفعة ، ولها أهمية كبيرة في تدعيم وتفعيل عملية التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والجمعيات الأهلية التابعة لها وفي تفعيل العمل الخيري وتحقيق الأهداف المرجوة منه .

المراجع

أ- المراجع العربية :

١-أحمد ،السعيد مغازي (٢٠٠٦م) ، **تنظيم مجتمع المنظمات" دراسة ميدانية بمدينة كفر الشيخ"** : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد٢٠، الجزء الأول .

٢-أفندي ،عطية حسين (٢٠٠٦م) ، **شركاء التنمية " الحكومة – القطاع الخاص – المنظمات غير الحكومية** ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

٣- **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٢ ، موقع جريدة الأهرام على شبكة النت http://**
www.Ahram.org.eg/Acpss/p,4

٤-الحربي ،عبد الغني ،وآخرون (٢٠١٤م) : **نحو إستراتيجية لتنسيق وتكامل البرامج والمشروعات الخيرية في المجتمع السعودي** ،الرياض ، جامعة الملك سعود ، كرسيي البر للخدمات الإنسانية .

٥-الدرويش (١٤١٩هـ) ، **دور مجالس المناطق في التنسيق بين الأجهزة الحكومية"** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية .

٦-السمالوطي ، نبيل (١٩٩٨م) ، **التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة** : المؤتمر العلمي الحادي عشر ،القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الأول.

٧-السواط وآخرون (١٤٣٢هـ) ، **الادارة العامة" المفاهيم – الوظائف – الأنشطة"** ، جدة : : دار حافظ للنشر والتوزيع .

٨-الشملان ، خالد بن عبد العزيز (٢٠١٤م) ، **أولويات الأدوار المنتظرة من المجالس التنسيقية من وجهة نظر مستفيديها** ، ورقة علمية في : " ملتقي المجالس التنسيقية بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية : المدينة المنورة .

٩-الشنواني ،صلاح (١٩٨٧م) ، **التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

١٠-الصيرفي ، محمد (٢٠٠٧م) ، **التنسيق الاداري** ، الإسكندرية : دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر .

١٢-العمري ،أبو النجا محمد (٢٠٠٢م) ، **" العلاقات التأثيرية بين المنظمات الاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المحلية** : المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، الفيوم .

١٣-الكبيسي ،عامر بن خضير ، (٢٠٠٤م) ، **سبل التعاون والتنسيق بين القطاعات الحكومية والأهلية: لماذا وكيف ؟** ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية " مكافحة الجرائم الاحتيالية : جامعة الأمير نايف ، الرياض .

١٤-أمام ، عائشة عبد الرسول (٢٠٠٨م) ، **اتجاه الجمعيات الأهلية نحو تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات** : المؤتمر العلمي الحادي والعشرون ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

١٥-إمام ،عائشة عبد الرسول (٢٠١٤م) ، **عوامل تحقيق المجالس التنسيقية لأهدافها** ، ورقة علمية في " ملتقي المجالس التنسيقية بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، المدينة المنورة.

١٦-أنس ،عبد الفتاح ماهر (٢٠١٠م) ، **تكامل الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات مجتمع الصيادين** ، رسالة ماجستير ، القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

١٧-الأحمدي ،عبد العزيز سعيد (١٤٢٥هـ) ، **مدي أسهام مراكز القيادة والسيطرة في تنسيق العمليات الأمنية في موسم الحج** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

١٨-بركات ، وجدي محمد (٢٠٠٥م) ، **تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر** : المؤتمر العلمي الثامن عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

١٩-بركات ، وجدي محمد (٢٠١٢م)، **تنمية المؤسسات المحلية الخيرية كمتطلب لنجاح المشروعات والبرامج الاجتماعية** ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات كرسي البر للخدمات الإنسانية : جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٢٠-ثابت ،أحمد عبد الحميد (١٩٩٩م) ، **الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

٢١-حجازي ، سناء محمد (١٤٣٤هـ) ، **التطلعات المستقبلية لأدوار المجالس التنسيقية** ، ورقة علمية في " ملتقي المجالس التنسيقية بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، المدينة المنورة .

٢٢-سعد ،علي عبدالله (٢٠٠٦م) ، **دور طريقة تنظيم المجتمع في تنمية الوعي السياسي للمرأة الريفية** ، رسالة ماجستير غير منشورة : كلية التربية ، جامعة الأزهر.

٢٣-سعود النمر وآخرون (٢٠٠١م) ، **الادارة العامة" الأسس والوظائف"** ، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية .

٢٤-سعيد يس عامر ، علي محمد عبد الوهاب (١٩٩٤م) ، **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة** ،مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الاداري ، القاهرة .

٢٥-سليمان ،عزة عبد العزيز وآخرون(٢٠٠٢م) ، **التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات** ، " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية " ، رقم (١٤٥) ، القاهرة : معهد التخطيط القومي .

٢٦-شيحا ، إبراهيم عبد العزيز (٢٠٠١م) ، **أصول الادارة الحديثة** ، الإسكندرية : أبو العزم للطباعة والنشر .

٢٧-صادق ، تومادر مصطفي أحمد (٢٠٠٠م) ، **العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف** : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد التاسع، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

٢٨-صادق ، نبيل محمد (١٤٣٤هـ) ، عرض وتحليل برامج ومشروعات المجالس التنسيقيةٌ إقليميا ودوليا ، ورقة علمية في : " ملتقي المجالس التنسيقية بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية " معا لتحقيق رؤية تنسيقية رائدة " ، المدينة المنورة .

٢٩-صادق ،نبيل محمد (٢٠٠٠م) ، **طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية** ، القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٠-عبد الباقي ، صابر أحمد (٢٠١٠م) ، **دور الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة التطوع**، الدورة التدريبية عن العمل التطوعي والخدمة العامة، مصر : جامعة المنيا .

٣١-عبد الحميد ، السيد (٢٠٠٩م) : **مساهمة مراكز الأحياء بمكة المكرمة في دعم حقوق المستفيدين من خدماتها** : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٢-عبد الفتاح ، محمد (٢٠٠٦م) ، **تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .

٣٣-عبد اللطيف ، هبة أحمد (٢٠٠٧م) ،**" الحوار المجتمعي واتخاذ القرارات في الجمعيات الأهلية"** : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد٢٣ ، الجزء الثاني .

٣٤-عبد المجيد ،لبني محمد (٢٠٠٤م) ، **المتطلبات المعاصرة لدعم العلاقات البيئية للجمعيات الأهلية في مصر** : المؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعة حلوان .

٣٥-علي ، سهام منسي (١٩٩٦م) ، **إسهامات الاتحادات الإقليمية في تطوير الجمعيات والمؤسسات الخاصة** ، رسالة ماجستير غير منشورة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم .

٣٦-علي ،مصطفي محمد (٢٠١٠م) ، **إسهامات الاتحاد الإقليمي في تعزيز القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة** : مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٧-عنان ،محمد رضا (١٩٨٧م) ، **العوامل المؤثرة علي عملية انتقاء جمعيات تنمية المجتمعات الحضرية لأهدافها التنموية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٨-فتحي ، مديحه مصطفي (١٩٨٠م) ، **المعوقات التي تواجه الاتحادات الإقليمية في تحقيق أهدافها** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٩-فتحي ،مديحه مصطفي (٢٠١٤م) : **التطلعات المستقبلية لأدوار المجالس التنسيقية** ، ورقة علمية في : " ملتقي المجالس التنسيقية بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ، المدينة المنورة .

٤٠–قنديل ، أماني (٢٠٠٤م) ، **المجتمع المدني فى العالم العربي** " دراسة للجمعيات الأهلية " ، القاهرة : منظمة سيفكس.

٤١-معهد التخطيط القومي (٢٠١٠م)، **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية** : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، القاهرة..

٤٢-موسى ، غادة علي (٢٠٠٢م) : **أساليب الدعوة لعمل الخير العربي المعاصر**، مؤتمر الخير العربي الثالث : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان .

ب-المراجع الأجنبية

1- Agenuine Webester(1986), : New Collengiate Dictionary (Massachusetts, publisher Spring Fielal,.

2-Burcu Balcik(2010) , Caroline C, Magaly Ramirez : Coordination in humanitarian relief chains: Practices, challenges and opportunities, International Journal of Production Economics, Volume 126, Issue 1, July 2010

3-David Hulme(1994), ; Social Development Research and The Third Sector , In - Booth , David (ed) , Rethinking Social Development : Theory , Research , and Practice , Longman Scientific & Technical , New York .

4-François Bourguignon, Jean-Philippe Platt eau(2014): The Hard Challenge of Aid Coordination, World Development, In Press, Corrected Proof, Available online 7 March .

5-games Robert(2012): Non – Profit Organization And Human Resources Mangment, D.H.D (Canada, Mgill University ,).

6-Laila Gulzar, Beverly Henry(2005): Interorganizational collaboration for health care between nongovernmental organizations (NGOs) in Pakistan, Socia Science & Medicine, Volume 61, Issue 9, November.

7-Maxwell-Johan- Aidan(1990) : Factors Infiuencing The Proess ofinteragency, ,Jamaican case Study,Comell university .

8-Robert,N.Lussier(1990), :Human Relations In OrganizationD,Lrwin Imc Askill building , Boston , MA , Richart ..